وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

« الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي

« العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي

« التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية

« مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليـس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستر اتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستر اتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.

- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلَّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيِّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيِّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلِّ دستور2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق : الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

افتتاحية العدد

في عالم يشهد تحولات متسارعة في بنية النظام الدولي، وتبدلًا متواصلًا في موازين القوة والنفوذ، تبرز الحاجة إلى قراءة علمية رصينة تستوعب تعقيد المشهد السياسي والاستراتيجي، وتربط بين الظواهر وتحولاتها في سياقاتها المحلية والإقليمية والدولية. فالمتغيرات الراهنة لم تعد منفصلة عن بعضها، بل باتت تتداخل ضمن مشهد عالمي تتقاطع فيه اعتبارات الأمن والطاقة والتنمية والتكنولوجيا والاقتصاد والجغرافيا السياسية في إطار أكثر سيولة وتشابكًا.

ويأتي هذا العدد السادس استمرارًا للمسار العلمي الذي انتهجته المجلة في تقديم دراسات وبحوث رصينة تُعنى بالقضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وتسعى إلى بناء معرفة أكاديمية معمقة تستند إلى التحليل المنهجي والاستشراف العلمي، بما يواكب طبيعة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم والمنطقة.

وقد تضمّن هذا العدد باقةً متنوعة من الدراسات والبحوث التي تناولت قضايا محورية تتصل بالشأن العراقي وامتداداته الإقليمية والدولية، من بينها الأمن المائي، والأمن الوطني، والتنمية المستدامة، والهجرة، والأمن السيبراني، إلى جانب موضوعات التنافس الدولي بين القوى الكبرى، وتحولات السياسات الخارجية، وصعود الفاعلين الجدد، ومستقبل الدولة القومية في البيئة الدولية المعاصرة.

ويحضر العراق في هذا العدد بوصفه محورًا أساسيًا في العديد من المقاربات البحثية، بالنظر إلى مكانته الجيوسياسية ودوره المتنامي في معادلات التفاعل الإقليمي والدولي، وما يواجهه من تحديات وفرص في ظل التحولات الراهنة. وقد سعت الدراسات المنشورة إلى مقاربة هذه الموضوعات من زوايا تحليلية متعددة، جمعت بين البعد النظري والتطبيقي، وبين قراءة الواقع واستشراف آفاقه المستقبلية.

إن ما يميّز هذا العدد لا يكمن في تنوع موضوعاته فحسب، بل في تعدد مقارباته المنهجية وتكامل رؤاه البحثية، بما يعكس حيوية الحقل المعرفي في الدراسات السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أهمية البحث العلمي بوصفه أداةً للفهم والتحليل والمساهمة في إنتاج المعرفة الرصينة.

وإذ نقدّم هذا العدد السادس إلى الباحثين والمهتمين، فإننا نأمل أن يمثّل إضافة علمية نوعية ترفد المكتبة الأكاديمية، وتسهم في إثراء النقاش العلمي حول القضايا السياسية والاستراتيجية المعاصرة، وأن يواصل دوره في ترسيخ المعرفة العلمية، وتعزيز الوعي بطبيعة التحولات التي يشهدها العالم، وبموقع العراق ضمن معادلاته المتغيّرة.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية

Political Pathology in Iraq: A Field Sociological Study

أ.م.د سيف حيدر الحسيني

جامعة الكوفة / كلية العلوم السياسية

saifh.wahab@uokufa.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Saif Haider Al-Husseini

University of Kufa / College of Political Science

الملخص

إنَّ الخطاب السياسي الطائفي– القومي، وهيمنة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية فضلاً عن ضعف السلطة وعدم احتكارها للقوة، كل هذه الظروف انتجت ما يعرف بـ(المرض السياسي الاجتماعي) الذي أثر تأثيرًا مباشرًا وبصورة سلبية في أداء السلطة ووظيفتها كونها –السلطة– هي انعكاس لتمثيلات المجتمع وهذا ما يتطلب تنشئة اجتماعية– سياسية فاعلة، للوصول إلى حالة التشافي المستدام، وصولاً إلى الحكم الرشيد .

حيث إنَّ الدراسة السوسيولوجية للمجتمع العراقي، وتعزيزها بالدراسة الميدانية، تؤكد على أنَّ المرض السياسي في المجتمع، أفضى إلى انعكاسات سلبية على أداء السلطة السياسية، بوصفها انعكاسًا لمخرجات ذلك السلوك، الذي يتبنى بصورة كبيرة خيارات تقليدية تؤمن بالقبلية، والزبائنية، والطائفية، والقومية، ويبتعد أغلبه عن الخيارات العقلانية التي تؤمن بالبرامج الانتخابية، والسياسية الواقعية، فضلاً عن الإيمان بالهوية الوطنية كأساس في عملية الاختيار.

الكلمات المفتاحية: المرض السياسي، المجتمع، العنف السياسي، الثقافة السياسية.

Abstract

Sectarian and nationalist political discourse, the dominance of sub-identities over national identity, as well as the weakness of the state and its inability to monopolize the use of force, have collectively produced what is known as the "socio-political disease." This phenomenon has had a direct and negative impact on the performance and function of political authority, given that authority is a reflection of societal representations. This situation requires an effective socio-political socialization process in order to achieve sustainable recovery and, ultimately, good governance.

The sociological study of Iraqi society, reinforced by field research, confirms that the political disease within society has led to negative repercussions on the performance of political authority, as it reflects the outcomes of such behavior. This behavior is largely shaped by traditional orientations based on tribalism, clientelism, sectarianism, and nationalism, while it largely departs from rational choices grounded in electoral programs, realistic political practices, and belief in national identity as a fundamental basis for political selection.

Keywords: political disease, society, political violence, political culture.

المقدمة

تُعدُّ المشاركة السياسية الفاعلة أحد أهم مرتكزات الحالة الديمقراطية المستدامة، إذ إنَّ الفعل الديمقراطي يرتكز بصورة مباشرة، على طبيعة الأداء الديمقراطي للمجتمع، وثقافته السياسية، فالحالة الديمقراطية تبقى عرجاء، من دون مستند الثقافة السياسية الفاعلة الديمقراطية، لذا فإنَّ قياس ديمقراطية نظام سياسي ما، لا يمكن أن تعتمد على إجراء العملية الانتخابية بمواعيدها الدستورية فحسب، بل بمستوى الوعي السياسي للناخبين بصورة عامة، ومدى ايمانهم بالديمقراطية بوصفها فلسفة، وممارسة.

وعلى هذا الأساس، وعن طريق تحليل التجارب الانتخابية في العراق بعد عام (2005)، وإلى لحظة كتابة هذا البحث، يلحظ هناك العديد من الانحرافات في السلوك الانتخابي، والسياسي، بصورة عامة، وهذا الأمر بطبيعة المجتمع العراقي الذي تحول بصورة مفاجأة، من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي التعددي، وهذا التحول السريع ألقى بتبعاته على إدراك الناخب، وسلوكه. وما عقَّد الأمر أنَّ الطبيعة المجتمعية، لم تستجب إلى حالة من التحول الإيجابي في السلوك السياسي، بل بقيت مرهونة إلى سلوكيات سياسية تقليدية، وخاضعة، يمكن أن نطلق على هذه الحالة بالمرض السياسي. وبطبيعة الحال أدى هذا المرض أو الاعتلال، إلى انعكاسات سلبية على أداء السلطة السياسية، بوصفها انعكاسًا لمخرجات ذلك السلوك، الذي يتبنى بصورة كبيرة خيارات تقليدية، تؤمن بالقبلية، والزبائنية، والطائفية، والقومية، ويبتعد عن الخيارات العقلانية التي تؤمن بالبرامج الانتخابية، والسياسية الواقعية، فضلاً عن الإيمان بالهوية الوطنية كأساس في عملية الاختيار.

أهمية البحث

يسهم البحث في التأصيل لمفهوم جديد في الدراسات السياسية، وهو (المرض السياسي)، فضلاً عن دراسة اختلال السلطة السياسية، وطبيعة مخرجاتها، وتحليله، كنتيجة للمرض السياسي من المنظور الاجتماعي.

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على البيئة الاجتماعية، وتحليلها، ومعرفة مخرجاتها السياسية، فيما إذا كانت بيئة ناضجة أم بيئة معتلة تعاني من أمراض سياسية.

إشكالية البحث

تتمثل اشكالية البحث في السؤال الرئيس الآتي: (إلى أي مدى تسهم الثقافة السياسية المجتمعية الخاضعة، والعصبيات الاجتماعية، بوصفها مرضًا سياسيًا في تعثير أداء السلطة السياسية في العراق؟ وكيف تعيد إنتاج أزمات الحكم؟)

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: أنَّ المرض السياسي الاجتماعي يؤثر بطبيعة الحال سلبيًا، في أداء السلطة السياسية، ومخرجاتها، بوصفها انعكاسًا لبيئة اجتماعية غير واعية سياسيًا، إذ كلما كان الوعي السياسي ناضجًا، انتج سلطة سياسية فاعلة، ومسؤولة، والعكس صحيح.

منهج البحث

للوصول إلى نتائج علمية، وموضوعية، تمَّ اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بأسلوب المسح الميداني.

عينة البحث

جرى تحديد عدد العينة المطلوبة من محافظة بابل بـ (100) مفردة، توزعت بين عدة جامعات في المحافظة، وتمَّ اختيار العينة بصورة قصدية من أساتذة وطلبة الدراسات العليا، كون اجابات البحث تتطلب مستوى عاليًا من الثقافة.

المحور الأول

المرض السياسي: المفهوم والأشكال

أولاً - مفهوم المرض السياسي

يعرَّف المرض السياسي، بأنَّه: "شعور الفرد/المجتمع سياسيًا بالعجز، واللامبالاة، إزاء المشاركة في الانتخابات، والعملية السياسية، وكذلك المشاركة الفعَّالة في صنع مصيره، ومصير مجتمعه"[1].

وكذلك يُعرَّف بأنَّه: "حالة اجتماعية- سياسية تتسم بغياب الشعور، والانفعال، وعدم الاكتراث، واللامبالاة، للشأن السياسي، والعزوف عن المشاركة في العمل السياسي، وعدم المشاركة في الانتخابات، وطرح المصلحة الوطنية جانباً"[2].

وعُرِّف أيضًا بأنَّه: "ظاهرة اجتماعية– سياسية معقدة، تعمل على تقييد المشاركة السياسية الفعَّالة بين المواطنين"[3]. ويمكن تعريفه أيضًا، بأنَّه: "الحالة التي تجعل الفرد/المجتمع عبداً للسلطة، فهي تحدد له اللغة

1() سناء حامد زهران, ارشادات في الصحة النفسية, القاهرة، علاء للكتب, (2004) ص111.

(2) كمال المنوفي, الثقافة السياسية في الوطن العربي, بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي, العدد (50), (1985)، ص69.

(3) Barber M, Donnelly K, Rizvi S, Summers L , An avalanche is coming: Higher education and the revolution ahead , (London , Institute for Public Policy Research , 2013) p 78 .

المناسبة لكي يعمل بها، وبمشاركة طوعيه، لتحقيق أهداف الحكم، والابتعاد عن الخوض في أي صورة من صور المعارضة"[4].

وعرَّفه آخرون، بأنَّه: "علاقة تبادلية غير متكافئة، تقوم بين الراعي السياسي الذي يمتلك الموارد، والنفوذ، والزبون/المواطن الذي يعتمد على هذه الموارد، للحصول على منافع شخصية، في ظلِّ غياب أو قصور الأطر القانونية، والمؤسساتية، الكفيلة بضمان حقوق المواطنة"[5].

في حين عرَّفه المفكر عبد الإله بلقزيز من الناحية المؤسساتية، بأنَّه: "المرض الذي يصيب البنى المؤسسية للتنظيمات الحزبية، من ثلاثة جوانب رئيسة، وهي: المركزية البيروقراطية التي تمنع التنظيمات من الإبداع، والتفكير الحر، والانشقاقات التنظيمية التي تحيل على الظاهرة الانقسامية، والعفوية أو الارتجال وأخذ مسافة عن الفكر العلمي"[6].

أمَّا الباحث فعرَّفه بأنَّه: اختلال في أنماط الفعل السياسي للفرد/المجتمع، نتيجة لضعف التنشئة الاجتماعية–السياسية، يؤدي إلى إنتاج سلوكيات سياسية مجتمعية غير ناضجة، قائمة على أساس تفضيل المصلحة الضيقة على العامة.

ثانيًا - أشكال المرض السياسي

1- هيمنة الثقافة السياسية التقليدية أو الخاضعة على الثقافة الديمقراطية.

إنَّ نمط الثقافة السياسية، أو شكلها، لأي مجتمع، عامل مهم في رسم الحالة السياسية في ذلك المجتمع، وديمقراطيتها، فالمجتمعات التي تتبنى ثقافة سياسية مشاركة، أو مساهمة، أو فاعلة ديمقراطيًا، تكون بطبيعة الحال مجتمعات منتجة لحالة من الاستقرار السياسي، لكون المجتمع سيكون فاعلاً في التماهي مع آليات الحالة الديمقراطية الصحية، وذلك عبر أخذ أدوار حقيقية لممارسة الفعل السياسي، مثل المشاركة الفاعلة، والعقلانية، في الانتخابات المحلية، والبرلمانية، وكذلك البحث عن هوية سياسية تعبر عن تطلعاته، عبر الإنتماء للأحزاب

4() للمزيد ينظر: خليل أحمد خليل، ومحمد علي الكبسي، مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة، دمشق، دار الفكر، (2000)، ص53.

5() حيدر الخفاجي، الزبائنية وتأثيرها في السلوك الانتخابي، بغداد، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، (2025)، ص3 .

6() عبد الاله بلقزيز، نقد السياسة في أمراض العمل السياسي، الدار البيضاء، المركز الثقافي للكتاب، (2019)، ص176 .

السياسية، فضلاً عن المشاركة في الإحتجاجات المدنية للمطالبة بالحقوق المدنية، والسياسية، أو تبني خيار المعارضة السياسية لسياسات الحكومة [7].

في حين المجتمعات التي تتبنى ثقافة سياسية خاضعة، أو تقليدية، بالتأكيد ستعاني من ارتدادات تلك الثقافة السلبية على الواقع السياسي، كون المجتمع سيتبنى خيار اللامبالاة السياسية، وعدم تبني مواقف سياسية فاعلة، من شأنها أن تعزز من خطوات الاصلاح السياسي، والمضي بعملية التحول الديمقراطي المستدام، أو تبني خيارات سياسية متواضعة، وهذه الخيارات ستنتج بنى اجتماعية ضعيفة، أو مريضة سياسيًا، تهيمن عليها ظاهرة الاغتراب السياسي، وتسود قيم الخضوع، والطاعة، في حين تبقى قيم الحرية السياسية، والمدنية، مجرد شعارات لقضية لا ترتقي إلى مستوى التبني الفعلي لها من قبل أفراد المجتمع[8].

2- هيمنة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية

إنَّ المجتمعات الديمقراطية هي التي تعزز من هيمنة الهوية الوطنية، في عملية بناء الدولة الديمقراطية، على حساب الهويات الفرعية أو الثانوية، وذلك بوصف الهوية الوطنية هي الركيزة الساندة لتنجيز فكرة التعايش السلمي، والتسامح المجتمعي، والعيش المشترك بين جميع الفئات الاجتماعية، بمختلف توجهاتها الدينية، والمذهبية، والقومية، والسياسية، وهذا الأمر لا يعني أن تتخلى الفئات الاجتماعية عن تلك الهويات، أو صهرها أو القضاء عليها، بل بإمكانها أن تحتفظ بها كهويات اجتماعية حضارية، أو ثقافية، لا بوصفها هويات سياسية.

إنَّ المجتمعات التي تؤمن بفكرة قبول الآخر المختلف، وتبني خيار العيش المشترك، والاندماج الاجتماعي، وتعطي مساحات واسعة للتعبير عن الرأي، والرأي الآخر، بطبيعة الحال هي مجتمعات فاعلة، ومنتجة لحياة سياسية صحية، تقوم على حالة من الاستقرار السياسي، وتتبنى فكرة دولة المواطنة لا دولة الهويات الثانوية. في حين المجتمعات المنغلقة، أو المنقسمة على هوياتها الفرعية، ستفضي بطبيعة الحال إلى حالة من المرض السياسي، ومن ثم ستؤسس إلى ثقافة ابوية رعوية، يميل فيها الأفراد إلى التعصب، ورفض الرأي والرأي الآخر، فضلاً عن العيش بحالة من عدم الثقة تجاه الآخر، وتجاه المكتسبات الوطنية، وهذا الأمر سيعزز من فرص تقويض الحالة الديمقراطية الراسخة، مقابل فسح المجال إلى الحالة الديمقراطية الهشة[9].

7() للمزيد ينظر: عبد العظيم جبر حافظ, التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى، (2011)، ص39.

8() للمزيد ينظر: حسين سلمان سكر, ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة وتأثيره على شرعية السلطة, بيروت، مكتبة زين الحقوقية والأدبية, (2019)، ص41.

9() محمد حسن دخيل, علم الاجتماع السياسي, بيروت، دار السنهوري, (2017)، ص201.

3- هيمنة العنف السياسي الاجتماعي على السلم

إنَّ ضعف الدولة، وتغول المجتمع عليها، في أغلب الدول النامية, فضلاً عن ضعف دورها في إعادة المكانة لوظائفها التنموية، والتوزيعية، والأمنية, وبقاء الهياكل البيروقراطية التي تعمل بالطرائق التقليدية ذاتها, فضلاً عن قصور الدولة في أداء وظائفها ككيان محايد، يسعى إلى تحقيق مصالح القطاعات الأوسع من المواطنين، وضعفها في تطبيق القانون, وغياب احتكار القوة المشروعة, أو محاولة فئة معينة الاستحواذ على الثروة، والسلطة, وإقصاء بقية أفراد المجتمع, واللجوء إلى العنف كسلوك من قبل أفراد المجتمع، يولد شعورًا بضرورة هيمنة العنف السياسي الاجتماعي على المجال العام[10].

ومن ثَمَّ فإنَّ العنف السياسي الاجتماعي، يُعَدّ واحدًا من أخطر صور المرض السياسي في المجتمع، فهو حالة تعبر عن مجموعة من الرغبات، والحاجات الخاصة، لدى فئة من المجتمع، تعمل على فرضها بالقوة على الدولة نتيجة لضعفها، أو على فئة اجتماعية أخرى داخل الدولة، عندما يشعر الطرف الأول أنَّ هناك ثمة مصالح يستطيع الحصول عليها، نتيجة الانخراط بهذا الصراع. ويتمثل هذا العنف بعدة أشكال، ابتداءً من استخدام القوة الفعلية، أو التهديد بها، فضلاً عن العنفية الرمزية التي ترتبط بدوافع سياسية.

ويمكن أن تتمظهر صور العنف السياسي، في الحالة التي تتداخل فيها السياسة مع البعد الديني، أو القبلي، أو القومي، إذ يمكن أن يسوغ استخدام العنف الاجتماعي باسم الدفاع عن الهويات المتقدم ذكرها. وهذا الأمر سيخلق حالة من انتقال احتكار العنف، المرتبط بالسلطة الشرعية إلى الجماعات الفرعية، وسيعكس حالة من التفكك الاجتماعي، والتهديد الأمني، وفرض حالة من عدم الاستقرار، فضلاً عن تراجع المشاركة السياسية السلمية، وذلك كله يسهم في تقويض فرص التنمية في الدولة، كونها ستصبح ساحة لتصفية الصراعات، مما ينعكس على حالة الانسجام المجتمعي، وتهديد السلم الأهلي.

10() عبد السلام بغدادي, العنف العربي العراقي المعاصر, عمَّان، مركز عمَّان لدراسات حقوق الانسان, (2017)، ص45.

المحور الثاني

تأثير المرض السياسي في أداء السلطة السياسية في العراق بعد عام 2003

أولاً - غياب البرامج التنموية وتمظهر الشعارات والرموز

إنَّ تمظهر الحالة التي تهيمن فيها الثقافة السياسية التقليدية الخاضعة، على الثقافة السياسية المشاركة لدى المجتمع، من شأنه أن ينعكس سلبًا على حالة السلطة، أو أدائها، أو وظيفتها، وذلك لأنَّ السلطة بهذه الحالة الثقافية، ستكون بعيدة عن المراقبة، والمساءلة المجتمعية، بسبب ضعف الرقابة الشعبية، إذ إنَّ المجتمع بهذه الحالة، سيتبنى ثقافة الخضوع، والامتثال، بمعنى سيكون مستقبلًا لمخرجات النظام السياسي، من دون المشاركة، أو المساهمة في مدخلاته[11].

وبطبيعة الحال ستكون السلطة بعيدة عن تبني البرامج التنموية، والاصلاحية، التي من شأنها أن تضع حلولاً لمشكلات المجتمع السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وتقترب من حالة التخدير المجتمعي، الذي يستند إلى تبني السلطة لخطابات سياسية إعلامية مؤقتة، تستهدف تشكيل صورة ذهنية معينة لدى الجمهور، فضلاً عن استنادها إلى تصدير رموز سياسية مؤثرة، تحتكر سلطة التأثير السياسي في السلطة، والجمهور بالوقت نفسه، ومن ثَمَّ تحتكر عملية صنع القرار السياسي، وفق رؤيتها، ومتبنياتها الفكرية، وهذا ما تجلى بوضوح في الانتخابات المحلية لمجالس المحافظات، والانتخابات الوطنية لمجلس النواب، إذ تمظهرت خطابات، ورموز سياسية، تتبنى سياسات قصيرة المدى، هدفها إرضاء القواعد التقليدية، من أجل كسب أصواتها الانتخابية. فيما نلاحظ غياب البرامج السياسية، والانتخابية الواقعية، لمعالجة الأزمات، وإن وجدت فهي لا تتعدى كونها برامج مثالية، لا تستند إلى قواعد بيانات، وتشخيص دقيق للأزمات[12] .

ثانيًا - التحول من إدارة الشأن العام إلى إدارة الولاءات

إنَّ الحالة التي تكون فيها السلطة ممثلة لهويات اجتماعية ثانوية، نتيجة لغلبة الولاءات الفرعية على الهوية الوطنية، تجعل منها سلطة رعوية زبائنية، بدلاً من كونها سلطة قائمة على أساس من العلاقة بين السلطة والمواطن، وهذا التمثيل للبنى الاجتماعية التقليدية، لا يؤسس إلى مؤسسات تمثيلية حديثة، ومن ثَمَّ يفقد من مصداقيتها، ويؤدي الى تآكل شرعيتها.

11() للمزيد ينظر: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، بيروت، دار النهضة العربية للنشر، ط2، (2024)، ص455.

12() ناجي محمد الهتاش، الفساد في ظلّ التحول الديمقراطي: العراق دراسة حالة، في مجموعة مؤلفين، الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019)، ص157-158.

إنَّ السلطة التنفيذية بوصفها سلطة خاضعة لتعددية الولاءات في بنيتها، وهيكليتها، انعكس هذا الأمر على حالة من التضارب الداخلي، والضعف في اتخاذ القرار، إذ إنَّ القرار سيكون خاضعًا للتوافقات السياسية الطائفية، والعشائرية، وبالتأكيد سيفضي ذلك إلى ضعف الفعَّالية الحكومية، مما ينعكس على إمكانية إدارة الشأن العام على أساس المواطنة، فضلاً عن غياب ظاهرة سياسية صحية في الأنظمة الديمقراطية، وهي المعارضة السياسية، إذ إنَّ التوافقية، والمحاصصة، تجعل الجميع في السلطة في ظلّ غياب المعارضة السياسية الفاعلة، وهذا الأمر سيؤدي إلى انتاج حكومة لا تخضع إلى الرقابة، والمساءلة، والمحاسبة، في حال التقصير، أو المخالفة القانونية، أو الدستورية، وهذا واحد من صور فساد الديمقراطية[13].

إنَّ طبيعة التمثيل بهذا الشكل، سيؤدي إلى انصراف السلطة عن إدارة الشأن العام للمواطنين جميعهم، واقترابها إلى إدارة التوازنات الاجتماعية التقليدية، ومن ثَمَّ فإنَّ مخرجات النظام ستكون على وفق مقاسات اجتماعية ضيقة، إذ إنَّ كل جماعة سياسية ستسعى إلى انتاج مخرجات قانونية، أو خدمية، من شأنها أن ترضي الجماعات الاجتماعية الممثلة لها، وهذا ما تجلى بشكل واضح في التشريعات النيابية، إذ تمظهر ما يعرف بالتصويت بالسلة الواحدة، بمعنى أنَّ كل جماعة سياسية تقدم قوانين تخدم مكوناتها، ويتم الاتفاق على التصويت عليها بدفعة واحدة، وذلك بسبب خشية كل جماعة من الجماعة الأخرى، وعدم الثقة بها، فضلاً عن أنَّ هذا مؤشر مهم على غياب التشريعات الوطنية، التي تستهدف جميع المواطنين بصورة عامة[14].

ثالثاً- ضعف احتكار العنف المشروع للسلطة

إنَّ أي تجربة ديمقراطية لكي تستمر، وتتطور، لا بدَّ من توافر بيئة أمنية قادرة على المحافظة على الأمن، والاستقرار، والسلم الأهلي الداخلي، وهذه البيئة تعتمد بالدرجة الأساس على الهياكل الإدارية الأمنية، التي يتم إعدادها من قبل الحكومة، والتي تكون مرتبطة بالخطة الاستراتيجية الأمنية، التي تحدد الأهداف الأمنية داخليًا وخارجيًا، وتحدد في الوقت نفسه الوسائل، والأدوات، التي يتم بوساطتها تنفيذ هذه الأهداف.

إنَّ ظهور جماعات ما دون الدول، سواء كانت جماعات مسلحة خارجة عن القانون، أم جماعات قبلية، أم جماعات قومية، تتبنى العنف السياسي، وتبتعد عن الوسائل أو الآليات السلمية، من شأنه أن يضعف من سلطة الدولة، ويجعلها هامشية، ومن ثَمَّ تفقد ثقة المواطنين بها، إذ يتم النظر إليها كطرف عاجز لا يستطيع حمايتهم، وهذا يؤثر في شرعية الدولة القانونية، والرمزية، بوصفها الجهاز المحتكر للقوة، وفرض القانون على الجميع، فضلاً عن تحويل

13() للمزيد ينظر: جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، بيروت، دار التنوير، (2015)، ص45.

14() سيف حيدر الحسيني، الحراك الاحتجاجي في العراق: حلم الديمقراطية من النكوص إلى الانبعاث، بيروت / النجف الأشرف، مركز الرافدين للحوار، (2023)، ص65.

وظيفتها من تبني خطط التنمية، والحكم الرشيد، إلى وظيفة أمنية، وهذا ما ينسحب سلبيًا على الأداء الحكومي، وشرعية المنجز.

واجهت حكومات ما بعد عام (2003) في العراق، موجات عديدة من العنف السياسي من قبل جماعات اجتماعية ثانوية، أو تنظيمات متطرفة، كان هدفها خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي، ونجحت السلطات الحكومية في فرض سيطرتها على مفاصل عديدة، إلا أنَّه لا يزال هذا التهديد شاخصًا يتمظهر في أوقات معينة، مما يؤشر على قوة تلك الجماعات على حساب سلطة الدولة، وهذا الأمر سيفضي إلى إضعاف احتكار العنف المشروع للسلطة لصالح تلك الجماعات، وهذا بالتأكيد يؤثر في تآكل كفاءة المؤسسات، وانكماش وظائف الدولة، من الإدارة، والتنمية، إلى الضبط الأمني للأزمات، وذلك على حساب تعزيز فرص السلم الاجتماعي.

المحور الثالث

الدراسة الميدانية

أولًا- المعلومات الديموغرافية

1- عينة البحث من ناحية الجنس

الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
ذكر	71	%71.0
أنثى	29	%29.0
المجموع	100	%100

2- عينة البحث من ناحية العمر

الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
25–40 سنة	59	%59.0
40 سنة فما فوق	41	%41.0
المجموع	100	%100

3- عينة البحث من ناحية التحصيل الدراسي

الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
دكتوراه	33	%33.0
طالب ماجستير أو دكتوراه	67	%67.0
المجموع	100	%100

4- عينة البحث من ناحية المهنة

الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
أستاذ جامعي	27	%27.0
دراسات عليا	73	%73.0
المجموع	100	%100

5- مكان السكن

الفئة	التكرار	النسبة المئوية(%)
مدينة	64	%64.0
أقضية ونواحٍ	36	%36.0
المجموع	100	%100

ثانيًا - المعلومات الميدانية العامة

السؤال الأول: إنَّ الوعي السياسي لدى المجتمع يؤثر تأثيرًا مباشرًا في جودة الحكم.

إنَّ الوعي السياسي لدى المجتمع يؤثر تأثيرًا مباشرًا في جودة الحكم	التكرار	النسبة المئوية(%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	4	4.0%	أوافق بشدة

أعارض	5	5.0%	
محايد	0	0.0%	
أوافق	19	19.0%	
أوافق بشدة	72	72.0%	

السؤال الثاني: النقاش السياسي في المجتمع غالبًا ما يعتمد على العاطفة أكثر من الحقائق.

النقاش السياسي في المجتمع غالبًا ما يعتمد على العاطفة أكثر من الحقائق	التكرار	النسبة المئوية(%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	2	2.0%	أوافق بشدة
أعارض	7	7.1%	
محايد	4	4.1%	
أوافق	23	23.5%	
أوافق بشدة	62	63.3%	

السؤال الثالث: الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العراقي تشجع على قبول النقد والحوار.

الثقافة السياسية السائدة في المجتمع العراقي تشجع على قبول النقد والحوار	التكرار	النسبة المئوية(%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	65	65.0%	اعارض بشدة
أعارض	22	22.0%	
محايد	0	0.0%	
أوافق	12	12.0%	
أوافق بشدة	1	1.0%	

السؤال الرابع: يخلط كثيرمن الناس بين الولاء للوطن والولاء للأشخاص/الجماعات

يخلط كثيرمن الناس بين الولاء للوطن والولاء للأشخاص/الجماعات	التكرار	النسبة المئوية(%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	2	2.0%	أوافق بشدة
أعارض	3	3.0%	
محايد	9	9.0%	
أوافق	21	21.0%	
أوافق بشدة	65	65.0%	

السؤال الخامس: ينظر كثيرمن أفراد المجتمع إلى المشاركة السياسية على أنَّها أمر"غيرمهم" أو"غيرمفيد" (اللامبالاة السياسية)

ينظركثيرمن أفراد المجتمع إلى المشاركة السياسية على أنَّها أمر "غيرمهم" أو"غيرمفيد" (اللامبالاة السياسية)	التكرار	النسبة (%) المئوية	درجة المو افقة
أعارض بشدة	2	2.0%	اوافق
أعارض	11	11.0%	
محايد	3	3.0%	
أوافق	59	59.0%	
أوافق بشدة	25	25.0%	

السؤال السادس: يميل بعض الأفراد إلى تسويغ أخطاء السياسيين بسبب الانتماء الاجتماعي أو الحزبي

يميل بعض الأفراد إلى تسويغ أخطاء السياسيين بسبب الانتماء الاجتماعي أو الحزبي	التكرار	النسبة المئوية (%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	2	2.0%	أوافق بشدة
أعارض	6	6.0%	
محايد	12	12.0%	
أوافق	27	27.0%	
أوافق بشدة	53	53.0%	

السؤال السابع: إنَّ وظيفة السلطة لا تتأثر بطبيعة البنية الاجتماعية - السياسية وثقافتها

إنَّ وظيفة السلطة لا تتأثر بطبيعة البنية الاجتماعية - السياسية وثقافتها	التكرار	النسبة المئوية(%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	59	59.0%	اعارض بشدة
أعارض	33	33.0%	
محايد	1	1.0%	
أوافق	5	5.0%	
أوافق بشدة	2	2.0%	

السؤال الثامن: الضغوط الاجتماعية (العشائرية/الحزبية/المناطقية) تؤثر في عمل المؤسسات الرسمية

الضغوط الاجتماعية (العشائرية/الحزبية/المناطقية) تؤثر في عمل المؤسسات الرسمية	التكرار	النسبة المئوية(%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	2	2.0%	اوافق بشدة
أعارض	7	7.0%	
محايد	2	2.0%	
أوافق	44	44.0%	
أوافق بشدة	45	45.0%	

السؤال التاسع: تتأثر اختيارات الناخبين بالهوية الاجتماعية أكثر من البرامج السياسية والانتخابية

تتأثر اختيارات الناخبين بالهوية الاجتماعية أكثر من البرامج السياسية والانتخابية	التكرار	(%) المئوية النسبة	درجة المو افقة
أعارض بشدة	1	1.0%	أوافق بشدة
أعارض	3	3.0%	
محايد	11	11.0%	
أوافق	23	23.0%	
أوافق بشدة	62	62.0%	

السؤال العاشر: إنَّ للعنف السياسي الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا في شرعية السلطة

إنَّ للعنف السياسي الاجتماعي تأثيرًا كبيرًا في شرعية السلطة	التكرار	(%) المئوية النسبة	درجة الموافقة

أعارض بشدة	5	5.0%	أوافق
أعارض	19	19.0%	
محايد	10	10.0%	
أوافق	37	37.0%	
أوافق بشدة	29	29.0%	

السؤال الحادي عشر: إنَّ الأمراض السياسية المجتمعية تسهم في انتاج سلطة هشة

إنَّ الأمراض السياسية المجتمعية تسهم في انتاج سلطة هشة	التكرار	النسبة المئوية(%)	درجة المو افقة
أعارض بشدة	1	1.1%	أوافق بشدة
أعارض	2	2.2%	
محايد	7	7.8%	
أوافق	21	23.3%	
أوافق بشدة	59	65.6%	

الخاتمة

إنَّ التجربة السياسية العراقية بعد عام (2003)، شهدت حالة من الانتقال السريع والمفاجئ من النظام الاستبدادي إلى النظام الديمقراطي وهذا الانتقال أفضى إلى حالة من التحول الديمقراطي، منحت سلطات كبيرة للمجتمع في الفعل السياسي في جوانب عديدة، كتأسيس الأحزاب السياسية، والاستفتاء على الدستور الدائم لعام (2005) فضلاً عن المشاركة في الانتخابات بصورة دورية ، وهذه الحالة تحتاج إلى وعي سياسي وثقافة ديمقراطية مشاركة وفاعلة وهذا لم يكن حاضرًا في الحالة العراقية، إذ إنَّ الخطاب السياسي الطائفي– القومي، وهيمنة الهويات الفرعية على الهوية الوطنية، فضلاً عن ضعف السلطة، وعدم احتكارها للقوة، كل هذه الظروف انتجت ما يعرف بـ(المرض السياسي الاجتماعي)، الذي أثر تأثيرًا مباشرًا وبصورة سلبية في أداء السلطة، ووظيفتها، كونها –السلطة– هي انعكاس لتمثيلات المجتمع، وهذا ما يتطلب تنشئة اجتماعية– سياسية فاعلة، للوصول إلى حالة التشافي المستدام، وصولاً إلى الحكم الرشيد .

الاستنتاجات

1- يُعدُّ المرض السياسي ظاهرة معقدة، ومركبة، تتداخل فيها العوامل الاجتماعية، والتاريخية، والثقافية، والسياسية، للمجتمع.
2- أكَّدت عينة البحث أنَّ غياب الوعي، أو الثقافة السياسية المشاركة، تُعدُّ أبرز صور المرض السياسي في العراق .
3- أشار المبحوثون إلى أنَّ المرض السياسي المتمثل بالعنف السياسي– الاجتماعي، يُعدُّ أحد أهم معوقات حالة التحول الديمقراطي في العراق، لأنَّه يقوض من شرعية السلطة، ويضعفها.
4- أوضح المبحوثون أنَّ استمرار حالة المرض السياسي، سيؤدي بالتأكيد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، لأنَّه سيفضي إلى ديموقراطية هشة.
5- أكَّدت عينة البحث أنَّ للمرض السياسي، انعكاسات سلبية على أداء السلطة السياسية في العراق، إذ إنَّه بطبيعة الحال ينتج سلطة سياسية عاكسة للبنية الاجتماعية المعتلة.
6- إنَّ غياب مؤسسات التنشئة الاجتماعية– السياسية الفاعلة، يُعدُّ واحدة من معوقات التحول من المرض السياسي، إلى حالة الشفاء السياسي المستدام.

التوصيات

1- ضرورة تبني الثقافة السياسية الديمقراطية المشاركة، بدلاً من الثقافة التقليدية أو الخاضعة، لدى المجتمع العراقي .
2- أن تبادر مؤسسات المجتمع المدني بخطوات عملية، وواقعية، في عملية الإصلاح الاجتماعي، على المستوى الثقافي، والتنموي .

3- أنَّ تأخذ وسائل الإعلام التقليدية، والحديثة، دورًا محوريًا في عملية انتاج خطاب اجتماعي – سياسي وطني.

4- التأكيد على تبني خيارات وطنية، تستند إلى الهوية الوطنية، والمواطنة، بدلاً من الهويات الثانوية في الانتخابات الوطنية العراقية .

5- ضرورة انتاج خطاب وطني من قبل القيادات السياسية، من شأنه أن يؤثر في الثقافة المجتمعية، والابتعاد عن الخطابات الضيقة، التي من شأنها تعميق المرض السياسي لدى المجتمع.

6- ضرورة أن تقوم المؤسسات التعليمية في مختلف مراحلها، بأدوار من شأنها بناء ثقافة اجتماعية– سياسية فاعلة، بوصفها أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

المصادر

أولاً - الكتب

1- جابر حبيب جابر، الانسداد السياسي: الاستبداد وحلم الديمقراطية في العراق، بيروت، دار التنوير، (2015).

2- حسين سلمان سكر, ظاهرة العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة وتأثيره على شرعية السلطة, بيروت، مكتبة زين الحقوقية والادبية, (2019).

3- حيدر الخفاجي، الزبائنية وتأثيرها في السلوك الانتخابي، بغداد، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، (2025).

4- خليل أحمد خليل، ومحمد علي الكبسي، مستقبل العلاقة بين المثقف والسلطة، دمشق، دار الفكر، (2000).

5- سناء حامد زهران, ارشادات في الصحة النفسية, القاهرة، علاء للكتب, (2004).

6- سيف حيدر الحسيني، الحراك الاحتجاجي في العراق: حلم الديمقراطية من النكوص إلى الانبعاث، بيروت/ النجف الأشرف، مركز الرافدين للحوار، (2023).

7- عبد الاله بلقزيز، نقد السياسة في أمراض العمل السياسي، الدار البيضاء، المركز الثقافي للكتاب، (2019).

8- عبد السلام بغدادي, العنف العربي العراقي المعاصر, عمَّان، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان, (2017).

9- عبد العظيم جبر حافظ, التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، بغداد، مؤسسة مصر مرتضى، (2011).

10- عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي، بيروت، دار النهضة العربية للنشر، ط2، (2024).

11- محمد حسن دخيل, علم الاجتماع السياسي, بيروت، دار السنهوري, (2017).

12- ناجي محمد الهتاش ، الفساد في ظلّ التحول الديمقراطي: العراق دراسة حالة، في مجموعة مؤلفين، الانتخابات والانتقال الديمقراطي: مقاربات مقارنة، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2019).

ثانيًا - الدوريات

1- كمال المنوفي, الثقافة السياسية في الوطن العربي, بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي, العدد (50), (1985).

ثالثًا - المصادر الأجنبية

1- Barber M, Donnelly K, Rizvi S, Summers L , An avalanche is coming: Higher education and the revolution ahead , London , Institute for Public Policy Research , 2013, p 78 .